ضمن خطة وزارة التعليم الفني لتحديث المناهج والوسائل التعليمية:

إعداد وتطوير (408) مواد تعليمية لوحدات التدريب المهني

صنعاء/سبأ:

نفذت وزارة التعليم الفني و التدريب المهني عدداً من الخطوات التحديثية للمناهج والوسائل التعليمية ضمن الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني الهادفة تحسين نوعية التعليم من خلال تحديث البرامج و المناهج لمواكبة التطورات في سوق العمل و تلبية متطلبات التنمية من القوى البشرية.

وأوضح وكيل الوزارة لقطاع المناهج والتعليم المستمر الدكتور عبد القادر محمد العلبي أن الإدارة العامة للمناهج والوسائل التعليمية قطعت العديد من الخطوات في عملية تطوير وتحديث المناهج واعتماد مقررات جديدة في مختلف التخصصات خلال العامين الماضيين.

تطوير البرامج والمناهج لتواكب تطورات سوق العمل وتلبي متطلبات التنمية

تحديث كتب التربية الوطنية وتضمينها كافة المعطيات التاريخية للثورة اليمنية

و أشار الدكتور العلبي الى انها اعتمدت خلال الفترة الماضية نحو 408 مواد تعليمية للوحدات التدريبية المتكاملة في مختلف التخصصات الصناعية للمستوى المهني في مجالات : الكهرباء، الإلكترونيات، ميكانيكا المركبات، الخراطة، اللحام، التبريد و التكييف، والتمديدات الصحية، البناء، السمكرة، النجارة، الآليات الزراعية بأنواعها ، منوها بـ 97 مادة تعليمية لوحدات تدريبية اخرى لا تزال في مرحلة الإعداد و المراجعة في التخصصات المذكورة .

وافاد أنه تم خلال نفس الفترة اعتماد 12 مادة للرسم الصناعي في التخصصات المهنية الصناعية:الكهرباء، الالكترونيات، ميكانيكا المركبات، الآليات الزراعية، كهرباء سيارات ، الخراطة و اللحام ، والتمديدات الصحية ، وقال:" كما تم اعداد واعتماد تسعة مقررات مواد دراسية للمستوى المهني متعلقة بالمواد الثقافية : اللغة الإنجليزية، الرياضيات ، لمعاهد تأهيل المرأة ، و مناهج برنامج إدارة المشروعات الصغيرة الذي دخل اليمن عبر منظمة العمل الدولية و الصندوق الاجتماعي للتنمية واعتماد برنامج تعرف إلى عالم الأعمال (كاب)".

واوضح انه قد تم توزيعها وتعميمها على عموم المعاهد في المحافظات ، اضافة الى كل ما له علاقة بالثقافة المهنية والصحة والسلامة في مختلف التخصصات ومادة البناء بالطوب الطيني للدورات القصيرة ، وقد تم توزيعها على عموم المعاهد المهنية في المحافظات .

وفيما يخص المواد الثقافية اوضح وكيل الوزارة انه تم اعداد 25 مقررا للمواد الثقافيةوالمساعدة للتخصصات المختلفة في المستوى التقني والتي تم إعدادها بالتعاون مع مركز البحوث و التطوير التربوي وأعتمد منها 12 مقررا وبقية المقررات قيد الإنجاز وذلك لربط التعليم الفني والمهني بالتخصصات الحديثة والعملية والانتقال بها من مرحلة تلقي المعارف النظرية الى مرحلة المشاركة الفعلية و الخبرة العملية.

وفي مجال المتابعة و التقييم المستمر لتطوير هذه المناهج ذكر الدكتور العلبي إنه تم مراجعة وتطوير كتب المواد الثقافية

الدكتور عبد القادر العلبي

والمساعدة للتخصصات المختلفة للمستوى المهني لعدد 31 وحدة من خلال تشكيل لجان متخصصة لإعداد الوحدات و التعديلات وإدخالها إلى الكتب وإخراجها بشكلها النهائي ، كما تم توحيد جميع الخطط والمفردات لمختلف التخصصات التقنية والصناعية وتوفير 17 مادة تعليمية في مختلف التخصصات التقنية والصناعية .

ولفت الوكيل " الى انه تم خلال العام الجاري استحداث تخصصي تمديدات المياه والصرف الصحي وإعداد واعتماد وثائق المنهج الدراسي للتخصصين بواقع 13 مادة لتخصص تمديدات المياه وكذا 12 مادة لتخصص الصرف الصحي وجرى ذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي وبتمويل من المؤسسة الالمانية للتعاون الفني (جي تي زد) ، اضافة الى اعتماد مادتي (نظرية الإنشاءات) و(تكنولوجيا الورش) في المستوى التقني والصناعي ، إضافة الى استحداث تخصص فني (مختبرات طبية) وتم إعداد الخطة الدراسية ووثائق ومواد المنهج الدراسي.

وفي المجال التجاري قال الدكتور العلبي:"تم اعتماد وثيقة المنهج للتخصصات المهنية التجارية المعلوماتية (المحاسبة، الحوسبة، إدارة المكاتب، التسويق ،وفن البيع)، لعدد 32 مادة و هناك 6 مواد منها تم إعدادها و هي مواد السنة الأولى مشتركة لتلك التخصصات وهي الآن تحت المراجعة ، كما تم اعداد 11 كتاباً لمقررات تخصص: المحاسبة وإدارة المكاتب في المستوى التقني وتم توحيد الخطط الدراسية والمفردات لجميع المعاهد التقنية التجارية وتوفير المادة التعليمية في تخصصات: المحاسبة، السكرتارية ،إدارة المكاتب، والتسويق ، كما تم استحداث ثلاثة تخصصات جديدة و اعداد مناهجها في المستوى التقني : السكرتارية التنفيذية، النشر المكتبي،و التصوير الفوتوغرافي ، بالاضافة الى توفير البرامج التعليمية المحوسبة وتدريب المدرسين عليها .

وفي المجال الزراعي والبيطري اوضح الدكتور العلبي انه تم اعداد ومراجعة و اعتماد 17 مادة ووثيقة للتخصص الزراعي (القسم النباتي) وهناك 11 مادة من مواد المستويين الأول والثاني تم الانتهاء من اعداد المادة التعليمية لـ 11 كتاباً نظرياً وبينما 10 كتب عملية لا تزال تحت المراجعة ، فيما تم اعداد ومراجعة وثيقة المنهج لتخصص الإنتاج الحيواني بالتعاون مع المشروع الفرنسي ، وتم اعتماد 26 مادة لمفردات المستوى التقني البيطري البحري والسمكي وأضاف الوكيل انه في المجال البحري والسمكي تم اعداد وتوحيد الخطط الدراسية و المفردات للمواد في التخصصات البحرية.

وفي المجال الفندقي والسياحي تم اعداد المناهج للتخصصات الفندقية والسياحية بالتعاون مع مشروع الاتحاد الاوربي ، اما في مجال النفط والغاز فتم اعداد وثيقة المنهج لتخصصي صيانة معدات نفطية ، و مشغل نفط وغاز في المكلا وعدن ، كما تم توفير الوسائل التعليمية السمعية والبصرية لمختلف الاقسام والتخصصات وتم اعداد دليل خاص بالوسائل التعليمية المستخدمة في المعاهد المهنية و الفنية.

وتابع وكيل الوزارة الدكتور العلبي قائلا:" العمل جار حالياً في إنجاز وتطوير وتحديث عدد من البرامج و المناهج في المواد الثقافية و الأساسية المساعدة للمستويين المهني والتقني حيث يتم حالياً اعداد وتطوير 31 كتابا في التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية منها فيما يتم حالياً استكمال اعداد و مراجعة 191 مادة من المواد التعليمية للوحدات التدريبية في مختلف التخصصات المهنية الصناعية ، ويتم حالياً مراجعة 9 كتب للرسم الصناعي في تخصصات الخراطة ، التمديدات الصحية ، تبريد وتكييف ، النجارة و البناء.

وأشار الى انه تم استحداث تخصص (اعداد مربيات الأطفال) ويجري حالياً الإعداد للخطة الدراسية ووثائق المنهج لمواد التخصص ، كما يتم التحضير لاعداد وثائق المنهج لتخصص الصناعات الغذائية و في نظام الوحدات التعليمية ، كما تم عقد ورش تدريب معلمي المواد المحاسبية في تخصص المحاسبة المحوسبة للمستوى المهني على كيفية استحداث البرامج المحاسبية لتدريب الطلاب بالتعاون مع شركة (يمن سوفت).

وقال:"كما يتم حالياً اعداد 6 كتب من المادة التعليمية لمنهج المستوى الثاني في تخصص الإنتاج النباتي ، كما تم تنظيم دورة تدريبية لمدرسي إدارة المشروعات على (برنامج تعرَّف إلى عالم الأعمال) بهدف خلق ثقافة ريادية لدى المدرسين تمكنهم من تدريب الطلاب على البرنامج الذي سيتم تطبيقه في المعاهد المهنية والتقنية .

و أكد الوكيل العلبي أن القطاع يقوم حالياً بالتحضير للعام الدراسي الجديد 2008 /2009م من خلال إعداد الخطط الدراسية لمختلف التخصصات المهنية والتقنية ودراسة احتياجات المعاهد من الخطط والمفردات والمواد التعليمية للمناهج وكذلك وسائل التعليم للتخصصات المستحدثة ، كما يتم حالياً تحديث الكتب الخاصة بالتربية الوطنية و تضمينها كافة المعطيات التاريخية للثورة اليمنية بهدف تعميق روح الولاء الوطني لدى طلاب المعاهد المهنية والتقنية وترسيخ حب الوطن والثورة والوحدة والنهج الديمقراطي.

الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين في عامها الـ (40) للتأسيس

رئيس مجلس الإدارة مدير عام الشركة لـ(14 أكتوبر):

نشاط الشركة توسع بعد الوحدة وشمل محافظات شمالية ولدينا (11) فرعاً

تحتفل الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين هذا العام بالذكرى الأربعين لتأسيسها في العام 1968م، حيث تعتبر أول شركة في الجزيرة والخليج العربي.

واكتسبت الشركة اليمنية للتأمين عَلاقات واسعة مع شركات تأمين إقليمية وعالمية، ولعبت دوراً كبيراً في خدمة الاقتصاد الوطني، وساهمت في العديد من المنشآت الاقتصادية في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة، وعند قيام الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990 استمرت الشركة في نشاطها بل توسع ليشمل المحافظات الشمالية وعلى مستوى الوطن بأكمله، حيث بلغ عدد فروع الشركة ما يقارب أحد عشر فرعاً.

لقاء / عادل خدشي

تدني مفهوم المواطن للتأمين

ذكر ذلك الأخ حسين عبدالله الحداد رئيس مجلس الإدارة المدير العام للشركة في لقاء خاص مع (14 أكتوبر).. مشيراً إلى تدني وعي المواطن بأهمية التأمين، علماً بأنّ التأمين هو مواجهة خطر أو مجموعة أخطار.. وعندما يحدث ذلك يتحول إلى تعويض وبالتالي تقع المسؤولية على الشركة بدفع التعويض بموجب الوثيقة التأمينية التي تحمل شروطاً خاصة بها، بحيث تصبح عقداً قانونياً في يد المؤمَّن والمؤمَّن له.

وأضاف الأخ / حسين الحداد أنّ الشروط تبرز الحقوق والواجبات لكل طرف من خلال إسراع المؤمَّن له بالمطالبة بالتعويض وذلك عبر الإبلاغ الفوري عند وقوع الحادث والكشف والمعاينة السريعة للحادث حتى تقوم الشركة بالإجراءات القانونية للتأمين.

وأوضح الأخ / حسين الحداد أنّ إجمالي أقساط التأمين التي حصلتها الشركة خلال الفترة من (يناير حتى يوليو 2008م) بلغت مائة وأحد عشر مليوناً ومائة وثمانين ألفاً ومائتين وخمسة وستين ريالاً شملت أقساط التأمين على بحري بضائع وهياكل السفن والسرقة والسيارات والحياة الجماعية، فيما بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة من الشركة خلال الفترة نفسها من العام الجاري عشرين مليوناً وخمسمائة وسبعة وستين ألفاً وخمسمائة وثلاثة عشر ريالاً وشملت تعويضات السيارات والحياة الجماعية.. أي أنّ إجمالي الأقساط والتعويضات المدفوعة خلال الفترة من (يناير حتى يوليو 2008م) بلغت تسعين مليوناً وستمائة واثني عشر ألفاً وسبعمائة واثنين وخمسين ريالاً بموجب التقرير الإحصائي للمكتب الرئيسي والفروع.

أما بخصوص قيادتنا للشركة فهذه مهام وطنية ويجب أنْ نكون عند مستوى المسؤولية والثقة لدى الجهة التي منحتنا إياها.. حيث كان أول الأهداف هو الإصلاح الداخلي ومكافحة الفساد، وهذه مشكلة ومهمة كانت معياراً لقدرتنا على مواجهة الصعاب، وقد تجاوزناها بثقة من خلال ما اتخذ من إجراءات إدارية ومالية وهي تعتبر المفصل الرئيس لبقاء الشركة وإنقاذها من التدهور .. حيث بدأنا العمل على تقليص النفقات وانتهاج سياسة التقشف في المال العام، بدءاً من رئيس مجلس الإدارة المدير العام الذي يواجه اليوم بعض العناصر التي كانت مستفيدة في ظل القيادة السابقة، الأمر الذي تمكّنا من خلاله من استعادة مليون ريال كل شهر كانت تُصرف لأفراد من غير حقٍ قانوني.

حسين الحداد

لا قضايا في المحاكم

وفي رده على سؤال للصحيفة عن القضايا المنظورة في المحاكم، قال الأخ / حسين الحداد : الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين لا توجد لديها قضايا في المحاكم، وإنْ وجدت فهي قديمة لأنّ قيادة الشركة استطاعت أنْ تُعالج الكثير من القضايا مختلفة الأنواع في التأمين العام وفقاً لقواعد وشروط الوثيقة التأمينية لكل فرع من فروع التأمين المعمول به في اليمن.. كما أننا نميل إلى الجانب الودي في التعامل مع العملاء وفق قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وهذا يعدُّ مكسباً للشركة في استعادة ثقتها في سوق التأمين اليمني.

أسعار التأمين

وفيما يتعلق بأسعار التأمين أوضح الأخ / حسين أنّ السعر يخضع لعوامل كثيرة بحسب نوع التأمين المطلوب وبالتالي يتحدد السعر على طبيعة الخطر للشيء المؤمن عليه، بمعنى أنّ أسعار التأمين على السيارات تختلف عن البواخر والقوارب البحرية بسبب طبيعة الخطر، وكذلك فيما يخص البضائع والمباني والمصانع والأفراد .. وما يهمنا هنا أننا ننصح المواطن أو التاجر أو المالك بالا يبحث عن أقل الأسعار لأنّه في الأخير هي مسؤولية على عاتق شركة التأمين في أنْ تتحمل دفع التعويضات للمؤمَّن له ولا تتنصل عن ذلك.

البحث عن آفاق جديدة

وفي معرض ردّه على سؤال عن الآفاق الجديدة للشركة قال :

من خلال قيادتنا للشركة منذ عام ومع وجود عدد من شركات التأمين في اليمن (حوالي لـ12 شركة) فكّرنا في إقامة مشاريع جديدة هدفها الحصول على إيرادات وتحقيق أرباح لصالح بقاء الشركة وديمومة نشاطها.

نحن الآن بصدد الاستفادة من أصولنا الثابتة مثل قطعة الأرض الواقعة في الحي التجاري بمديرية خور مكسر والتي تُقدَّر مساحتها بما يقارب (3200 متر مربع) في إقامة مشروع تجاري واسع النطاق كفندق أو مركز تجاري بحكم طبيعة المنطقة الواقعة في هذه المديرية التي تكتظ بالسكان .. إضافة إلى أنّه لدينا اتجاه آخر في محافظة حضرموت وعلى وجه الخصوص المكلا التي تبشر بعطاءات الخير لكون المحافظة تبشر بمستقبل زاهر، تمتلك الشركة موقعاً إستراتيجياً يمكن للشركة الاستفادة منه في مشروع استثماري في المستقبل القريب.. وهناك اتجاهات لإقامة مشاريع خدماتية نحن بصدد دراستها وإخراجها إلى حيز الوجود.

التزامات الشركة

وحول مستقبل الشركة يقول الأخ / حسين الحداد :

في ظل القيادة الحالية للشركة استطاعت الشركة أنْ تسدِّدَ ما عليها من التزامات تأمينية قديمة.. حيث دفعت تعويضات قُدِّرت بما بين /26 ـ 36/ مليون ريال.. أما فيما يتعلق بمستقبل الشركة فأقول : إنّه واعد وبحاجةٍ إلى مساعدة ومد يد العون من الدولة كجانب معنوي من خلال تفعيل القوانين / قانون التأمين الإلزامي على السيارات، وقانون المناقصات لمشاريع الدولة التي يجب أنْ تخضع للتأمين للحفاظ على تطبيق بنود الاتفاقيات من قبل المقاولين كنوعية المواد والمدة الزمنية لتنفيذ المشروع والمواصفات والمقاييس التي يتطلبها كل مشروع.. مؤكداً أنّ لدى الشركة توجهاً للانتشار الجغرافي في عددٍ آخر من المحافظات من خلال فتح فروع لها.

أكثر من (111) مليوناً أقساط التأمين خلال سبعة أشهر و20 مليون ريال تعويضات دفعتها الشركة

الشركة استعادت مليون ريال شهرياً كانت تُهدر لأفراد من غير حق قانوني

لدينا توجهات بإقامة مشاريع استثمارية تحقق أرباحاً

مستقبل الشركة واعد .. ونطالب الدولة بتفعيل القوانين

بيني وبينك

أفراح صالح محمد

أخيراً بدأ التفكير الصحيح لتغطية النواقص في مديريات عدن عبر التبادل المشترك, بمعنى أن ما تستغني عنه هذه المديرية تشتريه مديرية أخرى لسد حاجتها منه .. وما فعلته مديريتا المنصورة والمعلا أحد الأدلة على ذلك.

فحين قررت قيادة مديرية المعلا تغيير السياج الحديدي الذي يمتد على طول الشارع الرئيسي بآخر أكثر حضرية وأغلى سعراً (39 مليون ريال) بحسب ما تم نشره في خبر صحفي وطلبت قيادة المديرية حينها من المواطنين إبداء رأيهم في النماذج التي نصبتها في بداية الشارع لفترة حتى يؤكدوا ما إذا كانت هذه النماذج مناسبة وجميلة المنظر أو لا.

ويبدو أن هذه النماذج نالت استحسان الناس لهذا يتم اليوم مواصلة تنصيبها على امتداد الشارع رغم أن ذلك يتم ببطء شديد وكأنه مشروع يجب أن لا يكتمل إلا مع نهاية العام أو عندما تحل مناسبة وطنية يتم فيها افتتاحه رسمياً. بعد هذا القرار (تغيير السياج هذا).

نلاحظ اليوم أن مديرية المنصورة قامت بنصب سياج حديدي على امتداد الخط الواصل بين جولة مصنع الغزل والنسيج وجولة كالتكس, ويتم طلاؤه أمام الناس باللونين الأبيض والأخضر, ليغطية اللونين القديمين الأصفر والأسود .. ومن هذا التغيير في اللون وعند التدقيق في شكل هذا السياج نصل إلى نتيجة بأنه هو نفسه ذاك السياج القديم الذي استغنت عنه قيادة مديرية المعلا بعد أن استخدمته زمناً طويلاً على امتداد شارعها الرئيسي .. (بيني وبينك).

إذا مديرية المعلا غطت احتياج مديرية المنصورة من هذا السياج رغم أنه لم تكن مديرية المنصورة بحاجة إليه لأن شكل الشارع هناك كان جميلاً بدون سياج. ولو طلبت قيادة مديرية المنصورة رأي الناس حول ذلك, كما فعلت قيادة المعلا لوفرت على نفسها ثمنه .. وكان يحبذ لو أن قيادات المديريات تتبادل مشاريع مهمة وضعت بدون دراسة أو حاجة في خطة إحداها بينما واحدة منها هي التي تحتاجها مثل إقامة كلية في مديرية المعلا أو التواهي بدلاً من سفر الطلاب يومياً إلى خور مكسر أو الشيخ عثمان أو الشعب طلباً للعلم في كلياتها.